العدد الواحد والعشرون
2004

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1372 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2004 مسيحي

- من بلاغة الضمائر في القرآن الكريم
- الفكر الأندلسي والافتراضات الإيديولوجية للنهضة الأوربية
- من أعلام ليبيا (الشيخ أحمد البهلول)
- بصمات يهودية على حركة الاستشراق

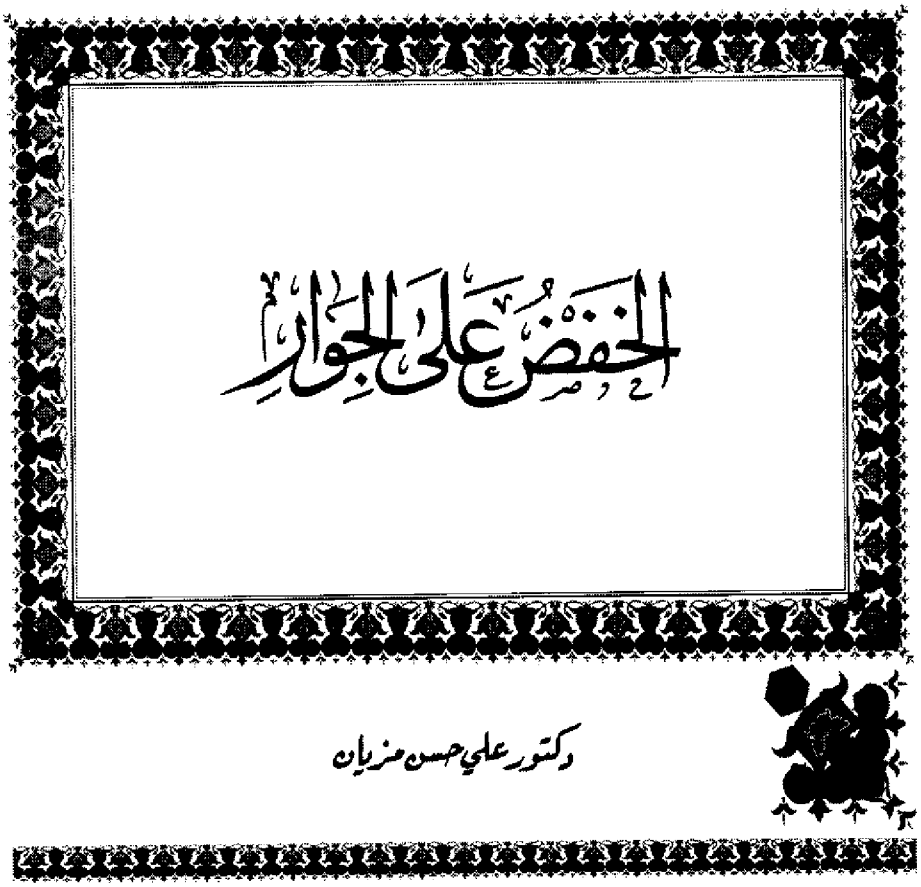

دكتور علي حسن مزيان

توطئة:

قد يرد في رواية عن العرب نصٌّ يخالف قواعد العربية، فيضع النحاة له قاعدة، ثمَّ يؤوّلون بعض الآيات الكريمة والقراءات القرآنية وما جاء من الشعر العربي لهذا النصّ اليتيم من دون أنْ يكلّفوا أنفسهم عناء البحث لتحقيق هذا النص وبيان صدق روايته أو كذبها. ولهذا جاءت كتابتنا المتواضعة هذه لتصبّ في هذه الاتجاه، وتسلّط الضوء من جديد على موضوع (الخفض على الجوار) لنرى أهمية هذا الموضوع وحقيقته في ضوء القرآن الكريم، والتراث النحوي والأدبي.

المصطلح:

لم يذكر سيبويه مصطلح (الخفض على الجوار) أو الجرّ على الجوار، ولا الفرّاء من المتقدمين، فسيبويه ت(180هـ) ذكر بقوله: «وقد حملهم قربُ الجوار على أنْ جرّوا (هذا جحرُ ضبّ خربٍ) ونحوه»[1] وذكر الفرّاء أنْ يتبعوا الخفض الخفضَ إذا أشبه»[2]. وسمّاه النحّاس الخفض على قرب الجوار ناقلاً عن أبي حاتم السجستاني[3] وأرى أنَّ النحّاس أخذه عن سيبويه بقوله (قرب الجوار)، ثمَّ وجد هذا المصطلح عند المتأخرين، أمثال الرضي وغيرهم باسم (الخفض على الجوار) أو (الجرّ على الجوار).

«شواهده عند النحاة»

أ ـ شواهد البحث من ا لقراءات القرآنية:

حاول النحاة استغلال القراءات القرآنية وتوجيهها على وفق قواعدهم على الخفض على الجوار، من ذلك قراءة يحيى بن وثّاب، والأعمش لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[4]. حيث قرأا الآية الكريمة: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[5] ولهم في توجيه هذه القراءة مذاهب، منها: الخفض على الجوار، قاله أبو حاتم ونقله عنه النحّاس، وابن جنّي في المحتسب وعنه نقل الطبرسي، وأبو حيّان[6].

قال النحّاس: وزعم أبو حاتم أنَّ الخفض على قرب الجوار، قال أبو

---

(1) الكتاب: 1/ 67.

(2) معاني القرآن: 2/ 74.

(3) إعراب القرآن: 3/ 246.

(4) سورة الذاريات، الآية: 58.

(5) المحتسب: 2/ 289، شواذ القراءات: 146 إتحاف فضلاء البشر: 400.

(6) إعراب القرآن: 3/ 246، المحتسب: 2/ 289، مجمع البيان: 9/ 160 البحر المحيط: 8/ 143 المحتسب: 2/ 289، شواذ القراءات: 146 إتحاف فضلاء البشر: 400.

جعفر: والجوار لا يقع في القرآن، ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممّن قاله من العرب»[7] والذي يشكل على هذه القراءة، الاختلاف في التذكير والتأنيث، والنعت يقتضي التطابق، لأنَّ (القوّة) مؤنثة، و(المتين) مذكر، وقد حاول بعضهم تخريج هذا الاختلاف على أنَّ (القوّة) يراد بها هنا (الحبل) فكأنّهُ وصفٌ للحبل. قال ابن جنّي: «فكأنه قال: إنَّ الله هو الرزّاق ذو الحبل المتين، وهذا واضح»[8] أو على أنَّ (المتين) على صيغة (فعيل)، وقد كَثُرَ مجيء (فعيل) مذكراً وصفاً للمؤنث[9].

وابن جنّي قاس هذه القراءة على (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) مع الاختلاف الواضح بين القول والآية، لأنَّ المنعوت في القول نكرة، وفي الآية معرفة، والنكرة أشد حاجة للصفة ـ كما يقولون ـ ولهذا قالوا فبقدر قوّة حاجتها إليها تتشبت بالأقرب إليها، والمعرفة تقلّ حاجتها إلى الصفة ولذلك لا يسوغ التشبت بما يقرب منها لاستغنائها في الغالب عنها، والأصل ألا توصف المعرفة، إلا أنَّ التداخل فيها أجاز وصفها بخلاف النكرة، لأنّها في أوّل وضعها محتاجة لإبهامها، وهذا وما قبله يُضعف القول بالخفض على الجوار.

وذهب الزجّاج وآخرون إلى أنَّ (المتين) بالجرّ نعت لـ(القوّة)، على تقدير (الاقتدار)، لأنَّ الاقتدار والقوة واحد، والتذكير مردّه إلى أنَّ تأنيث (القوّة) غير حقيقي، قال الزجّاج: «لأنَّ تأنيث القوة كتأنيث الموعظة، كما قال: «فمَمْن جاءه موعظة» المعنى فمَنْ جاءَهُ وعظ»[10]. وعند غير الزجّاج على معنى (الإبرام المتين)[11]. ويرى الفرّاء القراءة المشار إليها على تقدير (الحبل المتين) وتابعه ابن جنّي، والطبرسيّ[12] قال: «قرأ يحيى بن وثّاب (المتين) بالخفض،

---

(7) إعراب القرآن: 3/ 246.

(8) المحتسب: 2/ 289.

(9) المصدر السابق: 2/ 289.

(10) معاني القرآن للزجّاج: 5/ 59، إعراب القرآن: 3/ 246، الكشف: 4/ 2، البحر المحيط: 8/ 143.

(11) إعراب القرآن: 3/ 246.

(12) معاني القرآن للفرّاء: 3/ 90، المحتسب: 2/ 289 مجمع البيان: 9/ 160.

جعله من نعت القوة، وإنْ كانت أنثى في اللفظ، فإنّه ذهب إلى الحبل، وإلى الشيء المفتول[13]. والقراءة الرفع. قال النحاس: «قرأ به مَنْ تقوم بقراءته الحجة على أنه نعت للرزاق، ولذي القوة»[14] وهناك قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ* بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾[15] حيث قرئت ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بالخفض[16] وقد انفرد ابن هشام ـ في حدود اطّلاعي ـ بحمل القراءة على العطف على الجوار، قال عند حديثه عن القاعدة الثانية في المغني: «إنَّ الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) بالجرّ، والأكثر الرفع وقال:

كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمل

وقيل به في ﴿وحورٍ عينٍ﴾ فيمن جرّهما، فإنَّ العطف على (ولدان مخلّدون) لا على (أكواب وأباريق) وكأنّه قيل: المقربّون في جناتٍ وفاكهةٍ ولحم طيرٍ وحورٍ[17] وللعلماء في توجيه قراءة الجرّ أقوال:

أ ـ العطف على اللفظ دون المعنى، وعبر عنه الفرّاء. (تتبع أخرِ الكلام بأوّله)، مشبّهاً هذا بقول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً وزججْنَ الحواجبَ والعيونا

فالعين لا تُزجّج إنّما تكحّل، فردّها على الحواجب لوضوح المعنى، ومثله قول الشاعر:

ولقيتُ زوجك في الوغى متقلّداً سيفاً ورمحا

والرمح لا يُتقلّد، فردّه على السيف[18].

---

(13) معاني القرآن للفرّاء: 3/ 90.

(14) إعراب النحاس: 3/ 246.

(15) سورة الواقعة، الآيات: 17 ـ 22.

(16) السبعة في القراءات: 622، النشر: 2/ 383.

(17) مغني اللبيب: 2/ 895.

(18) معاني القرآن: 3/ 123.

ب ـ على تقدير: ينعمون بـ، لأنَّ المعنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون) ينعمون بهذا، وكذا ينعمون بلحم طيرٍ، وكذلك ينعمون بحورٍ عينٍ، قال به الزجّاج، ومَنْ تابعه[19].

ج ـ على تقدير في جنات النعيم وفي حورٍ عينٍ، أي في مقاربة ومعاشرة حور عين، فحذف المضاف، قال بهذا الفارسي ومكي والزمخشري وغيرهم[20]. وهذا الوجه نسبه أبو حيان إلى الزمخشري، وزعم أنَّ فيه بعداً وتفكيك كلامٍ، وهو فهم أعجمي[21].

د ـ العطف على المجرور بالباء، قاله قطرب حيث نقل عنه مكي بن أبي طالب جواز كونه معطوفاً على الأكواب والأباريق فجعل الحور يُطافُ بهنَّ عليهم، قال: ولا ينكر أنْ يكون لأهل الجنة في التطواف عليهم بالحور[22]. وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه[23].

وقراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ونافع وابن عامر بالرفع[24] وقد رجّح أغلب العلماء قراءة الرفع، قال الزجاج: ومَنْ قرأها بالرفع فهو أحسن الوجهين[25]. والتقدير عند أغلبهم: ولهم حورُ عينُ.

وهناك أيضاً قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[26] ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ بالخفض[27]. حمل بعض العلماء القراءة على الخفض على الجوار[28]، لأنَّ (المجيد) من أسماء الله تعالى، فالكلمة

---

(19) معاني القرآن للزجّاج: 5/ 111، إعراب القرآن: 3/ 325 البيان: 2/ 415، البحر المحيط: 8/ 206.

(20) الحجة في القراءات: 6/ 257، الكشاف: 4/ 54.

(21) البحر المحيط: 8/ 206.

(22) الكشف: 2/ 204.

(23) الحجة لابن خالويه: 340، الكشاف: 4/ 54، البحر المحيط: 8/ 206.

(24) السبعة في القراءات: 622، النشر: 2/ 383.

(25) معاني القرآن للزجاج: 5/ 111.

(26) سورة البروج، الآيتان: 14 و15.

(27) السبعة في القراءات: 278، إعراب القرآن: 3/ 670 البحر المحيط: 8/ 452.

(28) الجمل المنسوب إلى الخليل: 175.

وصف لـ(ذو العرش) لا للعرش، وجُرّت لمجاورتها المجرور، وقراءة غير حمزة والكسائي بالرفع تقوّي هذا التوجيه في نظرهم. وللعلماء في توجيه هذه القراءة مذهبان هما:

أ ـ إنَّ (المجيدِ) بالخفض، صفة للعرش، قال بهذا الزجّاج والفارسي وابن خالويه ومكي والعكبري وأبو حيّان وغيرهم[29]. وقد نقل الفارسي عن أبي زيد قوله: إذا رعيت الإبل في أرض مكلئة فرعت وشبعت قيل: مجدتِ الإبلُ تمجد مجوداً، ولا فعل لك في هذا، قال وأمجدتُ الإبلَ إمجاداً، إذا أشبعتها من العلف وملأت بطونها. وروي عن أبي عثمان عن أبي عبيدة أمجدتها، أشبعتها. وفي المثل «في كل شجر نارٌ واستمجد المَرْخُ والعَفار»[30] أنهما أخذا ما هو حسبهما. ويقال: أمجدتُ الدابة عَلَفاً، أي: أكثرتَ لها من العَلَف. وخلص الفارسي إلى القول: وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول مَنْ جرّ، وجاز وصف القرآن في قوله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾[31]. لم يمتنع في القياس أن يوصف به الأناسي[32].

قال الراغب: «وقُرئ «المجيدِ» بالكسر، فلجلالته وعظم قدره، وما أشار إليه النبي عليه الصلاة والسلام بقوله: (ما الكرسي في جنب هذا) قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[33]. ويستفاد من كتب اللغة أنَّ كلمة (المجيد) لها في لغة العرب أكثر من مدلول، فتستعمل إلى جانب دلالتها على الكريم المفضال، وأنَّها من صفات الله تعالى، بمعنى (الرفيع العالي) وفي حديث عائشة (رضي الله عنها) «ناوليني المجيد» أي: المصحف[34] وبناءً على ذلك يصحّ وصف العرش بـ (المجيد).

---

(29) معاني القرآن للزجاج: 5/ 308، الحجة للفارسي: 6/ 393، الحجة لابن خالويه: 367، الكشف: 2/ 269، إملاء ما منّ به الرحمن: 2/ 284.

(30) الأمثال لأبي عبيد: 136، الأمثال للميداني: 2/ 74 لسان العرب: مادة (مجد).

(31) سورة البروج، الآية: 21.

(32) الحجة للفارسي: 6/ 393.

(33) مفردات الراغب: 463 ـ 464.

(34) غريب الحديث للخطابي: 2/ 147، النهاية: 4/ 298 لسان العرب: مادة (مجد).

ب ـ إنه وصف لـ(ربك) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[35] قال بهذا الفارسي والنحّاس ومكي، وغيرهم. قال النحّاس: «ولكنَّ القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار، على أنْ يكون التقدير إنَّ بطش ربّك المجيد»[36] وقراءة الرفع في الآية الكريمة واضحة ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[37] فقد قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو (وأرجِلِكم) بالخفض، وكذا رواية أبي بكر عن عاصم. وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم (وأرجلَكم) بالنصب[38].

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ قراءة الجرّ في (وأرجلكم) محمولة على الجوار، قال بهذا الأخفش وأبو عبيدة وغيرها[39].

قال الأخفش: «ويجوز الجرّ على الإتباع وهو في المعنى الغسل نحو هذا جحرُ ضبٍ خربٍ، والنصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار»[40] وقال أبو عبيدة «مجرورة بالمجرورة التي قبلها وهي مشتركة بالكلام الأوّل مع المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار والمعنى على الأوّل»[41]. وردّ الزجّاج هذا القول بقوله: «وقال بعض أهل اللّغة هو جرّ على الجوار فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[42].

وقال ابن خالويه: «ولا وجه لمن ادعى أنَّ الأرجل مخفوضة على

---

(35) سورة البروج، الآية: 12.

(36) إعراب القرآن: 3/ 670، الحجة للفارسي: 6/ 393، الكشف 2/ 369.

(37) سورة المائدة، الآيتان: 5 و6.

(38) السبعة في القراءات: 242 ـ 243 الكشف: 1/ 406، تفسير القرطبي: 6/ 94.

(39) معاني القرآن: 1/ 254، مجاز القرآن: 1/ 155، إملاء ما من به الرحمن: 1/ 209، تفسير القرطبي: 6/ 94.

(40) معاني القرآن: 1/ 254.

(41) مجاز القرآن: 1/ 155.

(42) معاني القرآن: 2/ 153.

الجوار، لأنَّ ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال»[43] والمسألة متعلقة ـ كما هو معلوم ـ بالخلاف الحاصل بشأن وجوب غسل الأرجل ـ عند الوضوء ـ أم مسحها. وللعلماء في توجيه قراءة الجرّ مذاهب غير الحمل على الجوار، هي:

أ ـ أنه معطوف على الرؤوس، وعندهم أنَّ الواجب الأرجل، قال بهذا الطوسي والطبرسي وغيرهما[44]. وهو ما يُفهم من كلام الطبري، قال بعد أن أورد القراءتين والأحاديث المأثورة بشأنها ـ على وفق منهجه في التفسير ـ والصواب من القول عندنا في ذلك أنَّ الله أمر بعموم مسح الرجلين بالماء في الوضوء، كما أمر بعموم مسح الوجه بالتراب في التيمُّم، وإذا فعل ذلك بهما المتوضئ كان مستحقّاً اسم ماسح غاسل[45].

ب ـ إنه عطف على الرؤوس، والقرآن جاء بالمسح لكنَّ السُنّة أوجبت الغُسل، قال بهذا الفّراء والزّجاج وابن خالويه ومكي وغيرهم[46].

قال الفرّاء: وحدّثني محمد بن إبّان القرش عن أبي إسحاق الهمداني عن رجل عن عليّ أنه قال: نزل الكتاب بالمسح والسُنّة بالغُسل. قال الفرّاء: وحدثني أبو شهاب عن رجل عن الشعبي، قال: نزل جبريل ـ عليه السلام ـ بالمسح على محمد ﷺ وعلى جميع الأنبياء، قال الفرّاء: السنّة الغُسل»[47].

وقال ابن خالويه: «والحجة لمن خفض أنَّ الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرجل ثم عادت السنة للغسُل»[48].

---

(43) الحجة لابن خالويه: 129.

(44) التبيان: 3/ 447، مجمع البيان: 3/ 163.

(45) تفسير الطبري: 4/ 130.

(46) معاني القرآن للفرّاء: 1/ 302، معاني القرآن للزجّاج 2/ 153 الحجة لابن خالويه: 129، الكشف: 1/ 406.

(47) معاني القرآن للفرّاء: 1/ 302 ـ 303.

(48) الحجة لابن خالويه: 129.

ج ـ إنَّ معنى المسح في الآية الغسل، وهو عطف على الرؤوس قالوا في الكلام عاملان، أحدهما: الغسل والآخر الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن يحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، ولذلك حمل الكلام على أقربهما وهو الباء دون (فاغسلوا) وكان ذلك الموضع واجباً، لما قام من الدلالة على أنَّ المراد من المسح الغسل ما رُوي عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغُسل، قالوا: تمسحتُ للصلاة فحمل المسح على أنه الغُسل، وقيل إنَّ التحديد إنّما جاء في المغسول ولم يجيء في المسموح، فلمّا وقع التحديد مع المسح علم أنه في حكم الغُسل لموافقته في التحديد[49].

د. على معنى واغسلوا.

قال الزجاج: «ويجوز وأرجلكم بالجر على معنى واغسلوا لأنَّ قوله إلى الكعبين قد دلَّ على ذلك كما وصفنا، ويُنسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر:

يا ليت بعلك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحا

المعنى: متقلّداً سيفاً وحاملاً رمحاً[50].

هـ ـ ما ذهب إليه النحّاس بوجوب الغُسل والمسح.

قال: «ومن أحسن ما قيل إنَّ المسح والغسل واجبان جميعاً، والمسح واجب على قراءة مَنْ قرأ بالخفض، والغُسل واجب على قراءة مَنْ قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين، وفي الآية تقديم وتأخير على قول بعضهم»[51].

و ـ إنَّ التحديد دلَّ على الغُسل.

قال الأنباري: «وقيل هو معطوف على الرؤوس، إلاَّ أنَّ التحديد دلَّ على

---

(49) الحجة للفارسي: 3/ 214، معاني القرآن للزجّاج: 2/ 153.

(50) معاني القرآن: 2/ 154.

(51) إعراب القرآن: 1/ 485.

الغُسل[52]، إلى الكعبين كما حد الغسل في الأيدي إلى المرافق دلَّ على أنّه غسل كالأيدي[53].

ز ـ الجر بجارّ محذوف.

قال بهذا العكبري وتقديره عنده: وافعلوا بأرجكم غسلاً[54].

ح ـ العطف على الرؤوس، لكنَّ المراد مسح الخفين، قال بهذا ابن هشام[55].

ب ـ شواهد البحث من الشعر العربي:

أ ـ قول الشاعر:

أطـوف بـهـا لا أرى غـيـرَهـا كـمـا طـافَ بـالـبـيـعـةِ الـراهـبِ

فقد ورد كتاب (الجمل) المنسوب خطأ إلى الخليل أنَّ كلمة (الراهب) خفضت بالجوار، والوجه فيها الرفع[56] والبيت من شواهد الأخفش في (معاني القرآن)، حيث جعل (الراهب) بدلاً من (ما)، كأنه قال: كالذي طاف[57] ويرى الهروي أنه خفض الراهب على أنه جل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر أراد كطواف الراهب بالبيعة. قال: وقال بعضهم خفض الراهب على الجوار[58] وقد ورد البيت أيضاً في كتاب الأضداد لابن الأنباري، والرواية فيه:

تـطـوف الـعُـفـاةُ بـأبـوابـه كـمـا طـاف بـالـبـيـعـة الـراهـبِ

وقد ضبط المحقق كلمة (الراهب) بالرفع، وأشار في الهامش إلى أنها في

---

(52) هكذا في الأصل وأظنه (المسح).

(53) البيان: 175.

(54) إملاء ما منَّ به الرحمن: 1/ 210.

(55) شرح شذور الذهب: 355.

(56) الجمل: 175.

(57) معاني القرآن: 2/ 412.

(58) الأزهية: 84.

الأصل بالكسر، وهو سهو منه. قال ابن الأنباري: أراد: كالراهب الذي طاف بالبيعة[59] ولعلَّ بين هذا البيت وبيت الأعشى خلطاً فللأعشى قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ومطلعها:

لعمرُك ما طولُ هذا الزمن على المرء إلاَّ عناءُ مُعَن

ورد فيها قولُهُ:

يطوفُ العُفاة بأبوابهِ كطوفِ النصارى ببيت الوثنْ[60]

ولا يستبعد حصول تحريف في البيت، وعندها لا شاهد فيه، والبيت محل البحث من شواهد أبي حيّان في (البحر المحيط) وخرجه على تقدير: كطواف الراهب بالبيعة[61].

ب ـ قول الشاعر:

كأنما خالطت قُدّام أعينها قُطْناً بمستحصد الأوتار محلوج

حيث خفض (محلوجاً) وهو من نعت (القطن) وحقّه النصب لأنَّ (قطنا) مفعول به (خالطتْ). قال بهذا الفرّاء وأبو البركات الأنباري وأبو حيّان، وورد الشاهد في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل[62].

والبيت مجهول القائل. والحصد: اشتداد الفتل واستحكام الصناعة في الأوتار والحبال والدروع، ورأي مستحصد: أي محكم، و(مستحصد الأوتار) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأوتار المستحصدة، ومستحصد إذا كان قد أُحكم فتله وصنعته. والحلج ندف القطن، وقطن حليج ومحلوج: مندوف[63].

ويرُوى: (ضربتْ) بدل (خالطتْ).

---

(59) الأضداد: 88.

(60) ديوان الأعشى: 167 (وعفا الشيء إذا زاد، وعفا إذا نقص وهما من الأضداد وربما أراد عُفاة جمع العافي من توفر اللِّحى).

(61) البحر المحيط: 8/ 483.

(62) معاني القرآن: 2/ 74، الجمل/ 176.

(63) ينظر: اللسان مادة (حصد)، و(حلج).

ج ـ بيت امرىء القيس:

كـأنَّ ثـبـيـراً فـي عـرانـيـن وَبْـلِـهِ كـبـيـرُ أُنـاسٍ فـي بـجـادٍ مـزمّـلِ

ورواية الديوان ومصادر أخرى، وهي رواية الأصمعي:

كـأنَّ أبـانـا فـي أفـانـيـن ودقـه كـبـيـرُ أنـاس فـي بـجـادٍ مـزمّـلِ

ذهب بعض النحاة وشرّاح المعلقات إلى أنَّ (مُزمّل) خفضت على الجوار، لأنّها نعت لـ(كبير) وكان يجب أن يقول (مزمَّلُ)[64] والبيت من معلقة امرئ القيس، و(بجاد) كساء مخطط من أكسية الأعراب يصنع من وبر الإبل وصوف الغنم، والجمع (بجُدُ) و(مزمَّل) مُلتف و(ثبير) جبل بمكة، والعرانين الأوائل، استعير لأوائل المطر، والوبل: مصدر وبلت السماء وَبْلاً إذا أتت بالوابل وهو ما عظم من المطر والضمير في (وبله) راجع إلى السحاب في بيت قبله. والمعنى: كأن ثبيراً في أوائل مطر هذا السحاب سيّدُ أناسٍ مُلّفف بكساء مُخطّط. ونقل التبريزي عن أبي نصر قوله: شبّه الجبل وقد أعطاه الماء والغثاء الذي أحاط به إلا رأسه بشيخ في كساء مخطّط، وذلك لأن رأس الجبل يضرب إلى السواد والماء حوله أبيض[65].

وللعلماء مذاهب أخرى في توجيه الجر، من أبرزها:

1 ـ إنَّ (مزمّل) صفة حقيقية لبجاد، والتقدير عندهم (مزمّل فيه) ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول[66].

2 ـ على تقدير: في بجادٍ مزمّله الكساء، كقولهم: مررت برجلٍ مكسّوته جُبّة، ثُمّ يكنّى عن الجُبة، فتقول برجل مكسّوتِه، ثم تُحذف الهاء في الشعر[67].

---

(64) شرح القصائد لابن الأنباري: 107، شرح التبريزي: 95 شرح الزوزني: 78، التذكرة: 308، ديوان امرئ القيس: 94.

(65) شرح التبريزي: 90، الخزانة: 5/ 99.

(66) الخزانة: 5/ 99.

(67) شرح المعلقات التسع: 48، شرح المعلقات العشر: 90.

3 ـ الجر لمجاورته أُناس تقديراً. قال البغداديّ: الجرّ لمجاورته لأُناس تقديراً لا لبجاد، لتأخره عن (مُزمّل) في الرتبة، فالمجاور على قسمين: ملاصقة حقيقية كما في البيت السابق (يعني قول الشاعر: فإيّاكم وحيّة بطن وادٍ، الذي سيأتي ذكره) وملاصقة تقديرية كما في هذا البيت[68].

4 ـ يريد (مزمّلاً بثيابه) قاله المبرّد في (الكامل)[69].

5 ـ إنَّ البيت قد رُوِيَ بالرفع (مزمّلُ) على الإقواء[70].

د ـ قول الحطيئة:

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ هموز الناب ليس لكم بسيّ[71]

على أنَّ (هموز) نعت للحية المنصوبة، وجُرَّ لمجاورته أحد المجرورين وهو (بطن)، أو (واد)، وقيل جُرَّ لمجاورته (واد). والبيت من قصيدة للحطيئة يمدح فيها عديّ بن فزارة، وعُيينة بن حصن، وحذيفة بن بدر. قال قبل هذا البيت:

فأبلِغْ عامراً عني رسولاً رسالةَ ناصحٍ بِكُمُ حفيّ

ثم:

فإيّاكم وحيّة بطنِ وادٍ هموزِ الناب ليس لكم بسيّ

ويُورى (هموت الناب) و(هموس الناب) و(هموز الناب) كلّه بمعنى واحد. يُقال كان يعني عامر بن صعصعة وقوله: (فإيّاكم وحيّة) فـ (إيّاكم) محذّر، و(حيّة) محذَّر منه وأراد الحطيئة بالحيّة نفسها، يعني أنّه عين يحمي ناحيته ويُتّقى منه كما يُتّقى من الحيّة لبطن واديها المانعة منه. و(هموز) فعول من الهمزة، يعني: الغمز والضغط و(السيّ) المثل، أي: لا تستوون معه، بل هو

(68) الخزانة: 5/ 98.

(69) الكامل: 3/ 91.

(70) شرح القصائد التسع: 48.

(71) الخصائص: 3/ 220، معاني القرآن للفراء: 2/ 74 الخزانة: 5/ 86.

أشرف منكم[72] وقد روي البيت بالفتح في (هموزَ) وعلى هذه الرواية لا شاهدَ فيه[73].

أقوال العلماء في الخفض على الجوار:

قال سيبويه: «وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحرُ ضبٍ خرِب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنَّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنَّ بعض العرب يجرّه[74].

وقال المبّرد: «وقد حملهم قرب العامل على أنْ قال بعضهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ[75].

وجاء في معاني القرآن للفرّاء «وممّا يرويه نحويونا الأوائل أنَّ العرب تقول هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، والوجه أنْ يقول سُنّة وجهٍ غيرَ مُقرفةٍ، وحيّة بطن وادٍ هموزَ الناب وهذا جحرُ ضبٍ خرِبُ»[76].

والفرّاء يريد قول الشاعر:

تـريـك سُـنّـة وجـهٍ غـيـرِ مُـقـرفـةٍ ملـسـاءَ لـيـسَ بـهـا خـالٌ ولا نَـدَبُ

وقول الحطيئة:

وإيّـاكـم وحـيّـة بـطـنِ وادٍ هـمـوزِ الـنـابَ لـيـس لـكـم بـسـيّ

وقد مرّ الحديث عنهما، والفرّاء ذكر الشاهد الأوّل، قال: قلت لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفضٍ، كيف تقول: تريك سُنّة وجهٍ غير مُفرفة قال: تُريك سُنّة وجهٍ غيرَ مقرفةٍ، قلتُ له فأنشِد، فخفض (غير) فأعدتُ القول

---

(72) الخزانة: 5/ 96 وما بعدها.

(73) المصدر السابق: 5/ 97.

(74) الكتاب: 1/ 436.

(75) المقتضب: 4/ 73.

(76) معاني القرآن: 2/ 74.

عليه، فقال: الذي تقولُ أنت أجود ممّا أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض[77].

وقال الزجّاج عند حديثه عن قراءة الجرّ في آية الوضوء ـ التي مرَّ الحديث عنها ـ «فأمّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[78] أمّا النحّاس فقد قال عند حديثه عن آية الوضوء أيضاً: «وهذا القول غلط عظيم لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يقاس عليه، وإنّما هو غلط ونظيره الإقواء»[79]. وهذا القول قريب ممّا ذهب إليه ابن خالويه بقوله: «ولا وجه لمن ادّعى أنَّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأنَّ ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يُحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال[80] والسيرافي أنكر وجوده وذهب إلى أنَّ الأصل في قولهم (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) خربِ الجحر منه، بتنوين خربٍ ورفع الجحر، ثمَّ حُذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى الضمير الضبّ وخفض الجحر كما تقول: «مررت برجلٍ حسن الوجه» بالإضافة والأصل «حسن الوجهُ منه) ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر[81]. ويرى ابن جنّي أنَّ الجرّ على الجوار خلاف الإجماع، قال في (الخصائص) «مما جاء خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدىء هذا العلم وإلى آخرِ هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ فهذا يتناوله آخرٍ عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتفرقون عنه وأنّه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفَ على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الكلام الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقُبل، وتلخيص هذا أنَّ أصله: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحره، فيجري

---

(77) معاني القرآن للفراء: 2/ 74.

(78) معاني القرآن للزجاج: 2/ 153.

(79) إعراب القرآن: 1/ 485.

(80) الحجّة: 129.

(81) مغني اللبيب: 896.

(خرِب) وصفاً على (ضبّ) وإنْ كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائماً) وصفاً على (رجل) وإنْ كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أنْ يُؤتى بمثال له، أو شاهد عليه، فلمّا كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرِب فجرى وصفاً على (ضبّ) إنْ كان الخرابُ للجحر لا الضبّ ـ على تقدير حذف المضاف على ما أرينا»[82]. وقال الأنباريّ: «هو قليل في كلامهم»[83]، أمّا العكبري فلا يرى مانعاً من وقوعه في القرآن الكريم لكثرته: قال: «وقد جاء في القرآن والشعر»[84] وأبو حيّان أشار إليه في كتبه المختلفة، وعقد له فصلاً طويلاً في كتابه (التذييل والتكميل)، وممّا قاله: «والعرب تُراعي القرب مع فساد المعنى في نحو قولهم. هذا جحرُ ضبٍ خرب[85].

وقد وصفه ابن هشام بالشذوذ[86]، وقال أيضاً: الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه[87]. وبدراسة مُتأنية لأقوال النحاة التي ذكرتها والتي تمثّل آراء أبرز العلماء في عصور مختلفة، نجد أنَّ أغلبهم يرى شذوذ هذه الظاهرة، وعدم جواز القياس عليها. فسيبويه مثلاً صرّح بأنَّ هذا الكلام الذي نُقل عن العرب (على غير وجه الكلام) ومَنْ يعرف أسلوب سيبويه في التعبير، واستخدامه المصلحات يُدرك أنّه أراد أنَّ (هذا جحرُ ضبٍ خرِب) مخالف لنظام الجملة العربية في التركيب، ولكنّه يورده بوجهين مختلفين، فمرة يعني ممخالفة المعنى مع صحّة التركيب، مثال ذلك ما قال عند حديثه في باب

---

(82) الخصائص: 1/ 191 ـ 192.

(83) البيان: 1/ 285.

(84) إملاء ما منَّ الرحمن: 1/ 209.

(85) التذكرة: 346.

(86) شرح شذور الذهب: 353.

(87) المصدر السابق: 356.

الاستقامة من الكلام والإحالة قال: «وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه»[88] فعدم الصّحة هنا مردّه إلى الخطأ الدلالي، ولكنَّ الجملتين صحيحتان من حيث التركيب لأنَّ المتكلم لا يستطيع حمل الجبل وشرب ماء البحر.

ومرّة يحكّم بعدم صحّة التركيب وإنْ كان المعنى واضحاً قال عند حديثه عن معنى واو المعية «كأنك قلتَ في الأوّل ما صنعتُ أخاك، وهذا محال ولكن أردتُ أنْ أمثّل لك[89].

ولهذا أرى أنَّ سيبويه عندما قال (على غير وجه الكلام) كان يريد عدم صحّة التركيب وممّا يشير إلى ما ذكرته بشأن الشذوذ وعدم القياس تأكيد سيبويه أنَّ الرفع في (خرب) هو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس. والفرّاء هو الآخر أكّد في حديثه عن القول، أنَّ الوجه الرفع، وممّا نقله عن أبي ثروان (الذي تقول أنت أجود) يعني الإنشاد بخلاف الحمل على الجوار ـ فيه دلالة واضحة على قوة الرفع وفصاحته. وكان موقف الزجاج واضحاً حيث قال بعدم صحة حمل الشواهد القرآنية على الجوار، ولعلَّ في كلامه ما يفيد أنَّ المسألة على درجة من الشذوذ القبيح الذي يجب أنْ يبعد عن النصّ القرآني الذي يمثّل قمة الفصاحة في أساليب العربية، وبالرجوع إلى ما قاله النحّاس نجد أنّه أكثر شدّة في عبارته عندما قال: «وهذا القول غلط عظيم» وكذا الحال عند ابن خالويه وغيره من العلماء. ولم أجد أحداً من النحاة القدامى قد دافع عن القول وما حمل عليه إلاّ ما قاله أبو عبيدة، وتابعه العكبري ت(616هـ).

مناقشة:

إنَّ الباحث في مسألة الحمل على الجوار يجد أنَّ المسألة بُنيت على القول المنقول عن العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) وعليه حمُلت مواضع من القرآن

---

(88) الكتاب: 1/ 26.

(89) المصدر السابق: 1/ 300.

الكريم والشعر العربي. ومع كلّ ما بذلته من جهد لمتابعة مصادر هذا القول في كتب النحو واللّغة المختلفة لم أجد إشارة تفيد الدراس معرفة مصدر القول ووقته، ولا أكر أنَّ الشكّ قد راودني وأنا أبحث هذه المسألة ـ أعني رواية الجرّ ـ حتى صرت أظنّه من الموضوعات، ولا يُنكر أحدُ كثرتها في تراثنا. ففي بحثي هذا وجدت بيتاً يُنسب إلى زهير ابن أبي سلمى قيل إنّه مطلع قصيدة له عدتها تسعة عشر بيتاً هو:

لـعِـبَ الـزمـانُ بـهـا وغـيّـرهـا بـعـدي سـوافـي الـمـورِ والـقـطـرِ

فقد حمله بعضهم على الجرّ على الجوار. وبالرجوع إلى المراجع المختلفة وجدتُ مَنْ يقول إنَّ الأبيات الثلاثة، الأوّل من القصيدة ـ ومنها البيت الشاهد ـ قد نسبها نقّاد الشعر إلى حمّاد الراوية، وقالوا: إنَّ أول القصيدة:

دع ذا وعـد الـقـولَ فـي هـرمٍ خـيـر الـكـهـول وسـيّـد الـحـضـر

قال البغدادي: روى الأصبهاني عن جماعة كانوا في دار أمير المؤمنين المهديّ بعيساباذ، وقد اجتمع فيها العلماء بأيّام العرب وآدابها وأشعارها ولغاتها، إذ خرج بعض أصحاب الحاجب فدعا بالمفضَّل الضبيّ الراوية، فدخل فمكث مليّاً ثمَّ خرج ومعه حمّاد والمفضَّل جميعاً وقد بان في وجه حمّاد الانكسار والغمّ، وفي وجه المفضَّل السرور والنشاط، ثمَّ خرج حسين الخادم معهما فقال: يا معشرَ مَنْ حضر من أهل العلم، إنَّ أمير المؤمنين يعلمكم أنّه قد وصل حمّاداً الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره وأبطل روايته، لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها، ووصل المفضَّل بخمسين ألف درهم لصدقِهِ وصحّة روايته فمَنْ أراد أنْ يسمع شعراً جيّداً مُحدثاً فليسمع من حمّاد ومَنْ أراد رواية صحيحة فليأ خذها عن المفضَّل ـ فسألنا عن السبب فأخبرنا أنَّ المهدي قال للمفضّل لما دعا به وحده إنّي رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدتَهُ بأنْ قال:

دَعْ ذا وعـدّ الـقـول فـي هـرم

ولم يتقدّم قبل ذلك قول، فما الذي أمر نفسه بتركه؟ فقال له المفضّل: ما سمعت في هذا شيئاً إلاّ أنّني توهمته كان يفكّر في قولٍ يقوله أو يروي في أنْ

يقول شعراً، قال عدّ إلى مدح هرم دْ ذا (أي: عدل عنه إلى مدح هرم، وقال د ع ذا) أو كان مفكراً في شيء من شأنه فتركه، وقال دع ذا، أي: دع ما أنت فيه من الفكر وعدّ القول في هرم ثمَّ دعا بحمّاد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضَّل فقال: ليس هكذا قال زهير، يا أمير المؤمنين، قال: كيف قال؟ فأنشده:

لِمَنِ الديارُ بقُنّة الحِجرْ أقوينَ من حِججٍ ومن دَهرِ

الأبيات الثلاثة:

دع ذا وعدِّ القول في هرمِ

قال: فأطرق المهدي ساعة ثمَّ أقبل على حمّاد، فقال قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لا بُدَّ من استحلافك عليه، ثمَّ استحلفه بأيمان البيعة ليصدُقنّه عمّا يسأل عنه فحلف له، فلّما توثّق منه قال له: أصدقني عن حال هذه الأبيات، ومَنْ أضافها إلى زهير، فأقرَّ له حينئذٍ أنّه قالها»[90].

ولستُ هنا في مقام الحديث عن الوضع والوضّاعين، ولكنما أردتُ فقط الإشارة إلى ضرورة التمعُّن عند محاكمة بعض مسائل النحو، وبالأخصّ المسائل التي تترتب عليها قضايا وأحكام لها صلة بحياة الإنسان.

وطبيعة البحث تلزمني الرجوع مرةً أخرى إلى الشواهد التي ذكرتها من دون تعليق وذلك لغرض الوصول إلى قول راجح بشأن هذه المسألة.

لقد ذكرتُ في صدر هذا البحث أنَّ للقائلين بالجرّ على الجوار شواهد قرآنية وأُخرى شعرية، ذكرتُ أبرزها، وأغفلتُ ذكر بعضها لضعف الاحتجاج بها.

فمن شواهدهم القرآنية ـ كما مرَّ ـ قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[91].

حيث ذكروا أنَّ كلمة (عاصف) جُرَّت لمجاورتها (يوم) لأنَّ العصوف ليس من صفة اليوم بل هو من صفة الريح. وقد بيّنت ـ في بداية البحث ـ عند

(90) خزانة الأدب: 9/ 444.

(91) سورة إبراهيم، الآية: 18.

الحديث عن الآية الكريمة أن للقدماء في توجيه الآية الكريمة مذاهب من أبرزها، أنه على تقدير: يوم عاصف الريح، فحذفت (الريح) لأنّها ذكرت سابقاً، أو أنّه من باب النعت السببيّ إلى غير ذلك من التوجيهات، وهذه التوجيهات التي قالوا بها لا تمثل خروجاً على قواعد العرب في تركيب الكلام، بل جاءت منسجمة معها، وإذا كان الجرّ على الجوار شذوذاً ـ كما صرح كبار النحويين ـ فإنَّ حمل الآية الكريمة عليه لا ينسجم مع قدسية القرآن الكريم لغةً وتشريعاً، لأنه يمثُل أعلى مراتب الفصاحة العربية، بل هو أفصح كلام على الإطلاق منذ نشوء العربية وحتّى قيام الساعة وانتهاء هذا الوجود الآدمي على وجه الأرض، وهذه ليست دعوى، وإنما هي حقيقة لم يختلف فيها اثنان. قال النحّاس عند حديثة عن الآية «هذا ممّا لا ينبغي أنْ يُحمل عليه كتاب الله جلّ وعزّ عليه ـ يعني الجرّ على الجوار ـ وقد ذكر سيبويه أنَّ هذا من العرب غلط، واستدلّ بأنهَّم إذا ثنّوا قالوا: هذان جحرا ضبٍّ خرِبان، لأنّه قدا استبان بالتثنية والتوحيد، ونظير هذا الغلط قول النابغة:

أمـن آن مـيـة رائـحٌ أو مـغـتـدي ... عـجـلان ذا زادٍ وغـيـرُ مـزوّدِ

زعـم الـبـوارحُ أنَّ رحـلـتـنـا غـداً ... وبـذاك خـبَّـرنـا الـغـرابُ الأسـودُ

فلا يجوز مثل هذا في كلام ولا لشاعر نعرفه، فكيف يجوز في كتاب الله جل وعز[92].

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[93] حيثُ قرأ يحيى بن وثّاب والأعمش ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ فأوّل ما يقال بشأنها: إنَّ القراءة شاذة، والقراءة الشاذّة ليست بقرآن، قال الإمام النووي «لا يجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنَّها ليست قرآناً، لأنَّ القرآن لا يثبت إلاَّ بالتواتر، والقراءة الشاذة ليست متواترة، ومَنْ قال غيره فغالط أو جاهل»[94] وعلى فرض

(92) إعراب القرآن: 2/ 181 ـ 182.

(93) سورة الذاريات، الآية: 58.

(94) الإتقان: 1/ 82.

حُجّيتها اللغوية فإنَّ العلماء قد وجهوا هذه القراءة توجيهات مختلفة كلّها مقبولة ومنسجمة مع كلام العرب إلاّ الخفض على الجوار، وقد ذكرت عند حديثي عن الآية الإشكال الوارد بشأنها من حيث الاختلاف في التذكير والتأنيث.

ومنها قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ﴾[95]. حيث قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾، بالجر، وقد بيّنتُ عند حديثي عن الآية أنَّ ابن هشام الأنصاري قد انفرد في توجيه القراءة بالخفض على الجوار، وغيره من العلماء لهم فيها توجيهات مختلفة ـ كما مرَّ ـ منها العطف على اللفظ دون المعنى، وعلى تقدير (ينعمون بحورٍ عين).

أو على تقدير: في جنات النعيم وفي حورٍ عين، أو على العطف على المجرور بالباء. وقالوا: لا ينكر أنْ يكون لأهل الجنة لذّة في التطواف عليهم بالحور. وكل هذه الأوجه ليس فيها مخالفة لغوية، وبعيدة عن الشذوذ، وما له وجه في العربية يُعوّل عليه بخلاف الشاذّ. فليس من الصواب الحمل على الشاذ مع وجود توجيه فصيح يعتمد عليه في تخريج الشواهد المختلفة، ولهذا نجد أغلب العلماء الذين تحدّثوا عن القراءة قد قالوا بغير الحمل على الجوار، حتّى الفرّاء الذي قال بالخفض على الجوار في مواضع من كتابه (معاني القرآن)، لم يقل به في القراءة محلّ البحث، لحجيّة التوجيهات التي قيلت. يُضاف إلى ذلك أنَّ العلماء قد رجّحوا قراءة الرفع حتّى قال الزجّاج: مَنْ قرأها بالرفع فهو أحسنُ الوجهين[96].

أمّا قراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى في سورة البروج: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[97] حيث قرأ ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ بالخفض على الجوار لأنَّ

(95) سورة الواقعة، الآيات: 17 ـ 22.

(96) معاني القرآن للزجاج: 5/ 111.

(97) سورة البروج، الآيتان: 14 و15.

المجيد من أسماء الله تعالى فالكلمة وصف (ذو العرش) لا العرش فإنَّ أغلب العلماء الذين تيسَّر لي الاطلاع على آرائهم ذهبوا إلى صحة كون الميجد صفة للعرض، وقد ذكرتُ قبلُ أقوال لعلماء اللغة بهذا الشأن، والفارسي الذي قال بجوار الخفض على الجوار، قال عن القراءة: «وإذا جاز وصف العرش المجيد في قول مَنْ جرّ وجاز وصف القرآن في قوله: «بل هو قرآن مجيد» يمتنع في القياس أنْ يوصف به الأناسيّ[98] وأكرّر ما قلته بعدم حجيّة توجيه قراءة الخفض على الجوار مع وجود توجيه آخر مبني على حجّة أقوى ينسجم مع استعمالات العرب الفصيحة في كلامهم، وليس من السائغ لغوياً العمل بالشاذ وإغفال الفصيح. وقد قال العلماء: إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ[99] وكذلك إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه[100].

أقول: على أيّ محمل حُملت الآيات السابقة، والقراءات الشاذة فإنّ الأولى عدم الأخذ بالشاذ بناءً على ثبوت الحقائق اللغوية في هذا المقام، وأقوال العلماء بهذا الشأن. وأخيراً قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو لقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[101] بخفض الأرجل، حيث ذهب بعضهم إلى حمل القراءة على الخفض على الجوار، فقبل الإشارة إلى أقوال بشأن توجيه القراءة لا بُدَّ من ذكر أمرين هما:

1 ـ إنَّ الحمل على الجوار عند أغلب العلماء قالوه في أمثلة النعت خاصّة، والآية الكريمة فيها عطف، قال أبو حيّان: «وأمّا في العطف فلم يحفظ ذلك في كلامهم ولذلك ضعف جداً قول مَنْ حمل قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ في قراءة مَنْ خفض (وأرجلِكم) على الجوار، والفرق بينه وبين النعت أنَّ الاسم في باب النعت تابع لما قبله

(98) الحجة للفارسي: 6/ 393.
(99) الاقتراح: 122.
(100) المصدر السابق: 123 ـ 124.
(101) سورة المائدة، الآية: 6.

من غير وساطة شيء، فهو أشدّ له مجاورة بخلاف العطف إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف»[102] وقال ابن هشام «وأمّا المعطوف فلقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ في قراءة مَنْ جرّ الأرجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنّما كان حقّه النصب كما هو في قراءة جماعة آخرين وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء، وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأنَّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة»[103].

2 ـ إنَّ العلماء قد صرّحوا في أكثر من موضع أنَّ الخفض على الجوار يرد في كلام بعضهم عند وضوح المعنى (هذا جحرُ ضبّ خربٍ) لأنَّ (الضبّ) لا يوصف بالخراب وإنّما هو نعت للجحر أمّا مع اللبس في المعنى فلا يجوز، وقراءة الجرّ في الآية الكريمة فيها لبس، لأنَّ سياق الآية محمول على العطف فيها والعطف بهذا المعنى يوجب المسح لا الغسل، وقد أثبت فريق من العلماء الغسل للأرجل لا المسح، ولهذا فإنَّ القول بالجوار باطل من خلال هذا المعنى.

قال أبو حيّان: (وهذا الذي ذكرناه من الخفض على الجوار إنّما جاز لأمن اللبْس ولم يسمع شيء فيما ألبس)[104] وقال الرضي الأستراباذي: (وقد يوصف المضاف إليه لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس ويُقال له الجرّ بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه)[105] والأمران يلزمان بعدم حمل قراءة الجر على الخفض على الجوار.

---

(102) الهمع: 4/ 304.

(103) شرح شذور الذهب: 355.

(104) التذكرة: 346، الارتشاف: 2/ 583.

(105) شرح الرضي على الكافية: 2/ 328.

وللعلماء في توجيه القراءة أقوال ذكرتها مفصَّلة في محّلها، وأرى أنَّ العلماء إذا كانوا يرون في توجيه الحمل على الجوار دليلاً لوجوب الغسل لما ذهبوا يلتمسون توجيهات أخرى وأدلّة مختلفة للحكم بالغسل في الأرجل، وقد قال بعضهم إنَّ القرآن جاء بالمسح لكنَّ السُنّة أوجبت الغسل[106].

وقال آخرون إنَّ معنى المسح في الآية الغسل، وهو عطف على الرؤوس، وقال آخرون على معنى (فاغسلوا) إلى آخر أقوالهم بهذا الشأن. والذي أخلص إليه إضافة إلى ما ذكرته، وإلى ما قاله العلماء بشأن الآية وما قبلها إضافة إلى ما قالوه في الأصول النحوية، إذا ثبت أنَّ حكم الأرجل الغسل فلا يمكن استفادة ذلك من الخفض على الجوار، لأنَّ الأصول اللغوية تحكم بخلاف ذلك. قال ابن خالويه: «ولا وجه لمن ادّعى أنَّ الأرجل مخفوضة بالجوار، لأنَّ ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال[107]، وفي ما قاله الزجّاج والنحّاس تأكيد لما ذكرنا: «فأما الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله»[108] والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب»[109].

ومن شواهدهم الشعرية، قول الشاعر:

أطـوف بـهـا ولا أرى غـيـرهـا كـمـا طـافَ بـالـبـيـعـةِ الـراهـبِ

والبيت مجهول القائل، ولم يرد في أغلب كتب النحو التي تحدثت عن الجرّ على الجوار، ومَنْ أورده خرّجه على وجوه ذكرتها في محلّها، والآخر مجهول القائل أيضاً وهو:

كـأنّـمـا خـالـطـت قُـدّام أعـيـنـهـا قطناً بمستحصدِ الأوتارِ محلوجِ

وعنه أقول: إنّني لا أرى مانعاً من كون (محلوج) صفة للأوتار، من باب

---

(106) معاني القرآن: 1/ 302، حجة ابن خالويه: 129، الكشف: 1/ 406.

(107) حجة ابن خالويه: 129.

(108) معاني القرآن للزجاج: 2/ 153.

(109) إعراب القرآن للنحاس: 3/ 153.

(محلوج الأوتار) على حذف المضاف، وبناءً على التفسير اللغوي الذي ذكرته. والعلماء قالوا: إنّه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، وعلّة ذلك عندهم الخوف من كون ما أُحتجَّ به لمولّد أو قاله مَنْ لا يوثق بفصاحته، وقد نقل السيوطي عن النحّاس قوله: أجاز الكوفيون إظهار (أنْ) بعد (كي) واستشهدوا بقول الشاعر:

أردتُ لكيما أنْ تطيرا بقربتي فتتركَها شنّاً ببيداء بلقع

قال: والجواب أنَّ هذا البيت غير معروف قائله، ولو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر[110].

وقد قال بعض العلماء عن بيْتِ امرئ القيس:

كأنَّ ثبيراً في عرانين وَبلهِ كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مزمّلِ

إنَّ (مُزمّل) صفة حقيقية لـ (بجاد)، والتقدير عندهم (مزمّل فيه) ثم حذف الجرّ فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول»[111]. وقيل فيه أوجه أخرى. والبيت رُوِيَ برفع (مزمّل) على الإقواء[112]. وآخرها بيت الحطيئة:

فإياكم وحيّة بطنِ وادٍ هموزِ الناب ليسَ لكم بسيّ

على أنَّ (هموزِ) نعت للحيّة المنصوبة، وجُرّ لمجاورته لأحد المجرورين. وقد رُوي البيت بفتح (هموزَ) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وفي أدّلة النحو، إذا كان أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلاف القياس فإنَّ الأخذ بالرواية التي توافق القياس أولى من الرواية المخالفة للقياس[113] والشاهد إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. وأختم حديثي عن الشواهد الشعرية بقول النحّاس «فلا يجوز مثل هذا في كلام ولا لشاعر نعرفه»[114].

---

(110) الاقتراح: 55 ـ 56.

(111) خزانة الأدب: 5/ 99.

(112) شرح المعلقات التسع: 48.

(113) لمع الأدلة: 137.

(114) إعراب القرآن: 2/ 182.

إن مهمّة الباحث وغايته الوصول إلى أفضل النتائج التي ترجّح هذا الاستعمال أو ذلك، أمّا القول بفروض لغوية ثم محاولة إخضاع نصوص موضوعة أو محرّفة أو على غير هذا المحل لها، فخلاف غاية الدارس، وتدخل ضمن المجهود الذهني الذي عليه «أثر الصنعة المخالفة للغة، وبناءً على ذلك فإنَّ الشواهد النحوية التي داخلها الضعف بسبب القواعد تستحق جهداً يعيد إليها وجهها الصحيح في الاستعمال، فالشواهد مجهولة النسبة أو متعددة النسبة، وحتّى المنسوبة وهي تخالف القواعد يجب أنْ تدرس ويُعاد النظر بشأنها حتى يتم تعديل النظرة للمسائل والآراء التي بنيت عليها. وأدعو الباحثين إلى دراسة الشواهد المتعددة الوجوه، والمصنوعة، والمحرّفة حيث يجب جمع آراء العلماء بشأنها من متقدمين أو متأخرين وعرضها على مصادر اللغة والأدب الموثقة لمعرفة الصحيح من الزائف، والموثّق من غير الموثّق والمغير، ليتبقى الصحيح الموثّق، وينُفى الزائف من الدراسة، ويُعاد النظر فيما داخله التغيير ليعود إليه وجهه الصحيح، ويترتّب على ذلك بالضرورة تعديل النظرة للمسائل النحوية والآراء التي بنيت على هذه الشواهد[115]. ومن مجمل ما تقدّم يترجّح عندي أنَّ القول الذي بنيت عليه مسألة الخفض على الجوار يندرج ضمن الأقوال والشواهد المشكوك في صحتها، ومعتمدي في هذه النتيجة جملة أمور منها:

1 ـ قول أغلب العلماء بشذوذه.

2 ـ قول أغلب العلماء بضعفه.

3 ـ تصريح بعضهم بأنّه ضرب من الغلط.

4 ـ تنزيه القرآن من وقوعه فيه.

5 ـ حمل شواهده ـ إنْ صحّت ـ على محامل مختلفة ومنها الضرورة.

6 ـ قياسه على الأمثال، والأمثال يتُكلّم بها هي ولا تبنى القواعد على الشاذّ منها، قال الزمخشري والأمثال يتكلّم بها كما هي، فليس لك أنْ تطرح شيئاً من علامات التأنيث في (أطرِّي فإنك ناعلة) ولا في (رمتني بدائها

(115) الرواية والاستشهاد: 281.

وانسلّت)، وإنْ كان المضروب له مذكّراً، ولا أن تبدل اسم المخاطب من عقيل وعمرو في (أشئت عُقيلُ إلى عقُلِك) و(هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو) والتمثُّل تطلب المماثلة، كالتعهُّد والتوقُّع والتوكُّف بمعنى تطلُّب العهد والوقوع والوكيف ولهذا تمثّلتُ حاتماً أجود من تمثلت به كتعهدّته وتوقعته وتوكفته والضرب البيان من قولك: ضرب موعداً أي: بيّنه[116].

7 ـ ضعف حجيّة الشواهد التي استشهدوا بها للمسألة كما مرّ بنا.

وعلى فرض ورود هذا القول ـ أعني (هذا جحرُ ضبٍّ خرِبٍ) ـ عن بعض الأعراب فإنه محمول على ضرب من المشاكلة الصوتية سببها ثقل التعبير بالرفع عند بعضهم، والقول بالرفع قد نُقل عن العرب كما ذكره سبويه وغيره. وربّما قيل في وقت متأخّر حينما بدأت العلوم تتأثر بالمؤثرات العقلية والفلسفية وتطرّق الأحاجي إليها أو أنه من باب مقولة وضوح المعنى ودوره في عدم التقيّد بالحركة الإعرابية، شأن شأن قولهم (خرقَ الثوبُ المسمارَ). ولكنّني أرى أنّها ليست من سليقة العربي في كلامه، لأنَّ العربي قبل عصر النحاة لا يرى مدلولاً للحركة الإعرابية في تركيب كلامه بسبب سليقته اللغوية التي كانت دليله في سلامة التعبير، فهو لا يعرف مصطلحات النحاة التي نعرفها بل يعيبها، ولكنّه يتصّف بسلامة التعبير في لغته الفصحى، وإذا كان كذلك فلا يتأتّى له أنْ يخالف قانون الفصاحة هذا إلاّ إذا خرج عن فصاحته، وتأثّر بلغة التخاطب التي تشوبها بعض الشوائب في بعض العصور ولا يكون حجّة في هذا المقام، لا ننسى أنَّ الدرس النحوي قد تأثّر في مراحل مختلفة من عمره لأهواء مختلفة وأغراض متعددة تعمّدت الوضع، وتعمّدت توجيه الشواهد لأغراضها، وليكن الفيصل في هذا الأمر وغيره من المسائل النحوية أساليب العرب الموثوق بها، البعيدة عن التأويل. وإذا قيل إنَّ القول منقول عن أثبات ونقل أثبات ولا بُدَّ من التسليم بصحته فأقول إِنّه محمول على النعت السببي كقولنا (سلّمتُ على زيدِ العالِم

---

(116) المستقصي: 1/175، 121 (يُضرب المثل الأول في حث الرجل على الأمر الشديد إذا كان قوياً عليه، والثاني يُضرب بالشماتة بالجاني على نفسه).

أبوه) فكلمة (العالم) ليس نعتاً لزيد، بل هي صفة للأب وجرّها للتبعية في مدلول السبب وليس للمجاورة. وليس موضعاً للقياس آمل أنْ أجد عند القارئ الكريم ما يعين في تقويم البحث ومن الله استمدّ العون، هو حسبي ونعم الوكيل. وآخر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، للشيخ أحمد بن عبد العزيز الدمياطي، بيروت ـ لبنان.

3 ـ **الاتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي، مطبعة الحلبي، القاهرة 1951م.

4 ـ **ارتشاف الضرَب من لسان العرب**، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النمّاس، مطبعة النسر الذهبي 1984م.

5 ـ **الأزهية في علم الحروف**، عليّ بن محمد الهرويّ، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1983.

6 ـ **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي 1957.

7 ـ **الأضداد**، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت 1987م.

8 ـ **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحّاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد. منشورات وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني ـ بغداد.

9 ـ **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس 1988م.

10 ـ **الأمثال**، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون دمشق وبيروت 1980م.

11 ـ **إملاء ما منَّ به الرحمن**، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي 1969م.

12 ـ **البحر المحيط**، أبو حيّان الأندلسي، مصوّرة دار الفكر 1980م.

13 ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد المجيد طه، الهيئة المصرية العامة للتكاب 1969م.

14 ـ **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر الطوسي، تحقيق وتصحيح أحمد حبيب العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

15 ـ **تذكرة النحاة**، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة، بيروت 1986م.

16 ـ **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)** طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية.

17 ـ **الحجة في القراءات السبع لابن خالويه**، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار الشرق 1977م.

18 ـ **الحجة للقرّاء السبعة**، أبو علي الفارسي، تحقيق قهوجي وجويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق.

19 ـ **خزانة الأدب**، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1967 ـ 1983.

20 ـ **الخصائص** ـ ابن جنّي ـ تحقيق محمد علي النجار لبنان ـ بيورت، دار الهدى للطباعة والنشر.

21 ـ **ديوان الأعشى**، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب بيروت 1980م.

22 ـ **ديوان امرئ القيس برواية الأعلم**، تحقيق أبي شنب الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م.

23 ـ **الرواية والاستشهاد باللغة**، د. محمد عيد، عالم الكتب القاهرة 1976م.

24 ـ **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف ط2، دار المعارف.

25 ـ **شرح شذور الذهب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق الفاخوري دار الجيل 1988م.

26 ـ **شرح القصائد السبع الطوال**، ابن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف 1980م.

27 ـ **شرح القصائد العشر**، الخطيب التبريزي، تحقيق د. محمود فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1980م.

28 ـ **شرح الكافية**، الرضي الاسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ـ مؤسسة الصادق، طهران.

29 ـ **شرح المعلقات السبع، الزوزني**، دار مكتبة الحياة بيروت.

30 ـ **شواذ القراءات**، عني بنشره ج براجشتراسر، عالم الكتب، بيروت.

31 ـ **غريب الحديث**، الخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، من منشورات مركز البحث العلمي مكة المكرمة دار الفكر، دمشق 1982م.

32 ـ **الكامل**، المبرّد ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار النهضة، مصر.

33 ـ **كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل** ـ تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.

34 ـ **الكتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب.

35 ـ **الكشاف**، الزمخشري، طبعة دار الفكر.

36 ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**، مكي بن أبي طالب تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1974م.

37 ـ **لسان العرب**، ابن منظور ـ صادر، بيروت.

38 ـ **لمع الأدلة**، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر 1972م.

39 ـ **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى ـ تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

40 ـ **مجمع الأمثال**، الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر 1972م.

41 ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**، الطبرسي، دار صعب بيروت 1379هـ.

42 ـ **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ج1 1386هـ، ج2 1389هـ.

43 ـ **المستقصي في أمثال العرب**، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت 1977م.

44 ـ **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب ـ تحقيق د. حاتم صالح الضامن، من منشورات وزارة الإعلام العراقية دار الحرية 1975.

45 ـ **معاني القرآن**، الأخفش، تحقيق فائز فارس 1983م.

46 ـ **معاني القرآن**، الفرّاء، عالم الكتب 1983م.

47 ـ **معاني القرآن وإعرابه للزجّاج**، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب 1988م.

48 ـ **مغني اللبيب**، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت 1979م.

49 ـ **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصبهاني دار المعرفة، بيروت.

50 ـ **المقتضب**، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

51 ـ **النشر في القراءات العشر لابن الجزري**، تصحيح عليّ محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

52 ـ **النهاية في غريب الحديث**، ابن الأثير، تحقيق الزاوي والطناجي، دار الفكر 1979م.

53 ـ **همع الهوامع، السيوطي**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.